دَوْرُ الرِّوَايةِ وأَثَرُها في الوَزْنِ الشِّعْرِيِّ عِنْدَ ابنِ السِّيرافيّ (ت 385هـ) في كتابه شَرْح أَبْيَاتِ سِيْبَويه.

إعداد
عربي محمد أحمد محمد
مدرس مساعد بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة المنيا

ملخَّص البحث:

ناقش هذا البحث تأثير الرواية في الوزن الشعري لبعض الشواهد النحوية عند ابن السيرافي، وجاء البحث في أربعِ مسائلَ، رتَّبها الباحث حسب ترتيب البحور في دوائر الخليل، وشملت بحور: الطويل، والكامل، والرجز والسريع، والمتقارب، كما حاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية: هل أثَّرت الرواية في الوزن الشعري عند ابن السيرافي؟ هل أضاف ابن السيرافي إلى سيبويه في هذا المجال؟ هل أخطأ سيبويه في رواية بعض الشواهد الشعرية، أو أنه لم يتنبه إلى الخلل الوارد في وزنها الشعري؟

المقدمة:

يهدُفُ الباحثُ في هذه الدراسةِ إلى تِبيانِ دَوْرِ الرِّوايةِ، وأثرِها في الشِّعْرِيِّ، والكشفِ عما قد يُحْدِثُه تعدُّدُ الرِّوايةِ من تغييراتٍ أو خَلَلٍ في الوَزْنِ الشِّعْرِيِّ عند ابن السِّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه.

أ- في بحرِ الطَّويلِ:

يقول ابنُ السِّيرافيّ [1] في قول عامرِ بنِ جُوَيْنٍ الطَّائيّ[2]:

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجِزْعِ مِنْ مَلِكَاتٍ وَكَمْ بِالصَّعِيْدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَهْ
وَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِيْ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

"... وأتى بعَرُوض البيت الأول وهو من الطويل على (فَعُولنْ)، وبعضهم يرويه: (مِنْ مَلِكَاتِهِ)، وعلى هذه الرواية تكون العَرُوض (مَفَاعِلُنْ)، وعلى هذا الوزن ينبغي أن يكون".

ولكي نتحقَّق من كلام ابن السِّيرافيّ يُقطِّعُ الباحثُ الشِّعْرَ على الروايتين، فعلى الرواية الأُوْلَى يكون هكذا:

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجِزْعِ مِنْ مَلِكَاتٍ وَكَمْ بِالصَّعِيْدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَهْ

/0//	//0/0//	/0//	//0//	//0/0// مَفَاعِيْ/ فعولن العَرُوض محذوفة ×	//0//	//0//	//0//0// مفاعلن الضَّرب مقبوضٌ

وعلى الرواية الثانية يكون هكذا:

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجِزْعِ مِنْ مَلِكَاتِهِ

/0//	//0/0//	/0//	//0//0// مفاعلن العَرُوض مقبوضة ✓

والوزن الصحيح يكون على الرواية الثانية كما أوْضَحَ ذلك ابنُ السِّيرافيّ، لأن عَرُوض الطويل أبدًا مقبوضةٌ ما لم يُصَرَّعْ[3]؛ أي: إنَّ زحاف القَبْضِ في عَرُوض الطويل لازمٌ، أو بتعبير آخر هو زحاف يجري مجرى العلة، ما لم يكن البيت مُصَرَّعًا، لذا فلا يدخل الحذفُ[4] عَرُوض

الطويل إلا في حال التَّصريعِ، يَتْبَعُ ابنُ السِّيرافيّ في ذلك الخليلَ، أمَّا الأخفشُ[5] فكان يجيزُ في عَرُوض الطويل (فعولن) المحذوفةِ على جهة الزِّحاف، لا على جهة البناء والأصل، والباحثُ يتَّفق مع ابنِ السِّيرافيّ والخليلِ الذي يُعلِّلُ لعدم جواز(فعولن) المحذوفةِ في عَرُوض الطويل بقوله[6]: "لَوْ أَجَزْنَا مثلَ هذا، لَكُنَّا قَدْ أجريناه مجرى الزِّحاف، وقد عَلِمْنَا أنَّ الزِّحاف لا يكونُ على هذا الوجه، لأنَّه لو جاء مثلُ هذا، وجرى مجرى الزِّحاف، لم تكنِ العَرُوضُ أَوْلَى به مِنَ الحَشْوِ، فلمَّا لَمْ يدخلْ هذا في الحَشْوِ، لَمْ يدخلْ في العَرُوض، وأيضًا فإنَّ هذا الجنسَ إذا لَحِقَ العَرُوض ثَبَتَ، وصارَ أَصْلا، ولَمْ يَجُزْ مع تلك العَرُوضِ غَيْرُها، دَليلُه محذوفُ المديدِ والرَّمل والخفيفِ".

ب– في بحر الكامل:

[1] يقول ابنُ السِّيرافيّ[7] في قول النابغة الجعدي[8]:

لَوْلا ابْنُ عَفَّانَ الإِمَامُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِيْ عَلَى رَغْمِ
وَدَعَوْتَ لَهْفَكَ بَعْدَ فَاقِرَةٍ تُبْدِي مَحَارِفُهَا عَنِ العَظْمِ
كَانَتْ فَرِيْضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيْضَةَ الرَّجْمِ
إِلا كَمُعْرِضِ المحَسِّرِ بَكْ رَيْهِ يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

"وإنشادُ البيت الأول في الكتاب على صِحّةِ وَزْنٍ، وهو من العَرُوض الثانية من الكامل، والبيت الثاني يخرجُ من العَرُوض الأولى من الكامل، وقد أُنْشِدَ مع البيتين من القصيدة ما يُوَضّحُ المعنى والوزنَ".

يَوَدُّ الباحثُ أنْ يُوَضّحَ في البداية أنَّ البيتين الأول والأخير هما بيتا سيبويه[9] وروايتُهما عنده هي:

لَوْلا ابْنُ حَارِثَةَ الأَمِيْرُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِيْ عَلَى رَغْمِ
إِلا كَمُعْرِضِ المحَسِّرِ بَكْرَهُ عَمْدًا يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

ولكي نتحقَّقَ من كلام ابن السِّيرافيّ يُقطِّعُ الباحثُ بَيْتَيْ سيبويه:

لَوْلا ابْنُ حَارِثَةَ الأَمِيْرُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِيْ عَلَى رَغْمِ

/0/0/0/	/0//0///	/0//0/0/	/0//	/0//0/0/	/0/0/
			فَعِلُنْ		فَعْلُنْ
			العَرُوض		الضَّرْبُ
			حَذَّاء[10]		أَحَذُّ مُضْمَرٌ

إلا كَمُعْرِضٍ المحَسِّر بَكْرَهُ عَمْدًا يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

0|0|0|	0||0|||	0||0|||	0||0|0|	0||0|0|	0|0|
			متفاعلن	فَعِلُنْ	
			العَرُوض	الضَّرْبُ	
			صحيحة	أَحَذُّ مُضْمَرٌ	

يتَّضح بعد تقطيع البيتين على روايةِ سيبويه أنهما من الكامل، والبيت الأول منهما من العَرُوض الثانية الحذَّاء (مُتَفَا// /0) التي تُنقل إلى (فَعِلُنْ)، والبيت الثاني من العَرُوض الأولى الصحيحة (مُتَفَاْعِلُنْ ///0//0)، والضرب في البيتين أَحَذُّ مُضْمَرٌ (فَعْلُنْ /0\|0)، ولكنَّه في البيت الأول هو (الضرب الثاني) من العَرُوض الثانية الحذَّاء، وفي البيت الثاني هو (الضرب الثالث) من العَرُوض الأولى الصحيحة، وهذا يدل على صحة ما ذَهَبَ إليه ابنُ السِّيرافيّ الذي صحَّحَ إنشادَ سيبويه ليَصَحَّ الوزنُ، ولكي يتَّضحَ ذلك يُقطِّع الباحثُ الأبياتَ على روايةِ ابنِ السِّيرافيّ:

لَوْلا ابْنُ عَفَّانَ الإِمَامُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِيْ عَلَى رَغْمِ

0|0|0|	0||0|0|	0||0|0|	0||	0||0|0|	0||0|0|
			فَعِلُنْ		
			العَرُوض		
			حَذَّاء		

وَدَعَوْتَ لَهْفَكَ بَعْدَ فَاقِرَةٍ تُبْدِي مَحَارِفُهَا عَن العَظْمِ

0|0|	0||0|||	0||0|0|	0||	0||0|||	0||0|||
فَعْلُنْ			فَعِلُنْ		

		العَرُوض حَذَّاء			الضَّرْبُ أَحَذُّ مُضْمَرٌ

كَانَتْ فَرِيْضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيْضَةَ الرَّجْمِ

0|0|0	*0||0||0*	*0||0|0*	*0||*	*0||0||*	*0|0|*
			فَعِلُنْ العَرُوض حَذَّاء		فَعْلُنْ الضَّرْبُ أَحَذُّ مُضْمَرٌ

إِلا كَمُعْرِضِ المِحَسِّرِ بَكْ رَيْهِ يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

0|0|0	*0||0||0*	*0||0|0*	*0||*	*0||0||*	*0|0|*
			فَعِلُنْ العَرُوض حَذَّاء		فَعْلُنْ الضَّرْبُ أَحَذُّ مُضْمَرٌ

وبعد تقطيع الأبيات على رواية ابن السِّيرافيّ اتَّضَحَ أنَّها مِنَ الضَّرْب الثاني الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ *0\|0*) من العَرُوض الثانية الحَذَّاء (فَعِلُنْ *0\|\|*) من الكاملِ، وعلى رواية ابن السِّيرافيّ استقام وزنُ الأبيات، وبذلك يُعَدُ ابنُ السِّيرافيّ –فيما يعلم الباحثُ– أوَّلَ مَنْ تنبَّه إلى الخلل الواقع في الوزن الشِّعْريّ في بَيْتَيْ سيبويه – فسيبويه نفسُه لم يتنبَّه إلى ذلك– حيثُ البيتُ الأولُ على صحة وزنٍ فهو من الضَّرْبِ الثاني الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ *0\|0*) من العَرُوض الثانية الحَذَّاء (فَعِلُنْ *0\|\|*) من الكاملِ، والبيتُ الثاني من الضربِ الثالثِ الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ *0\|0*) من العَرُوض الأولى الصحيحة، وأنشد ابنُ السِّيرافيّ مع البيتين من القصيدة ما يوضِّح

الوزن، ويُثبت صحةَ ما ذهب إليه ، وهذا يدلُّ على وَعْيِ ابنِ السِّيرافيّ، وتمكُّنِه في علم العَرُوض.

[2] ويقولُ ابنُ السِّيرافيّ[11] في قولِ الخِرْنَقِ[12]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِيْنَ بِكُلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

" وقد رَوَى بعضهم (آفَةُ الجُزُرِ) و(مَعَاقِدَ الأُزُرِ) بضمَّتَيْنِ، وهو على الرواية الأولى[13] من الضرب الخامس من الكامل، وعلى هذه الرواية من الضرب الرابع من الكامل، وفي القصيدة ما لا يمكنُ معه أن يكونَ الضرب على (فَعِلُنْ) من الضرب الرابع، وذلك أن فيها:

.... مِنَ التَّأْيِيْهِ وَالزَّجْرِ[14]

وفيها:

..... وَذَوِي الْغِنَى مِنْهُمْ بِذِي الفَقْرِ[15]"

ولكي يُتَحقَّقَ من كلام ابنِ السِّيرافيّ، يُحلِّلُ الباحثُ الشِّعْرَ عَرُوضِيًّا على الرِّوَايتَين:

أولا: عَلَى رواية تسكين الزَّاي من (الجُزْرِ) و(الأُزْرِ):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

/0/0/0	/0/0/0	/0///	/0/0/0	/0//0/	/0/0
		فَعِلُنْ			فَعْلُنْ
		العَرُوض			الضَّرْبُ
		حَذَّاء			أَحَذُّ مُضْمَرٌ

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

/0/0/0	/0//0///	/0///	/0/0/0	/0//0///	/0/0
		فَعِلُنْ			فَعْلُنْ
		العَرُوض			الضَّرْبُ

		حَذَّاء			أَحَذُّ مُضْمَرٌ

ثانيًا: على رواية تحريك الزاي بالضَّمِ مِن (الجُزُرِ) و(الأُزُرِ)، وسيكتفي الباحثُ بتقطيع الشطر الثاني فقط من كلِّ بيتٍ من البيتَين على هذه الرواية.

سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُر

0/|/|/|0/|0/|0/|	0/|/|0/|/|/|	0/|/|/|
فَعِلُنْ		الضَّرْبُ أَحَذُّ

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُر

0/|/|/|0/|0/|0/|	0/|/|0/|/|/|	0/|/|/|
فَعِلُنْ		الضَّرْبُ أَحَذُّ

وبعد هذا التحليل يتَّضِحُ أن الشِّعْرَ على الرواية الأولى (بتسكين الزَّايِ) يكون من الضرب الثاني –الخامس بتعبير ابن السِّيرافيّ– الأحَذِّ المضْمَرِ (فَعْلُنْ 0/\|0/\|0/\|) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ (فَعِلُنْ 0/\|/\|/\|) من الكامل.

وعلى الرواية الثانية (بِتحريك الزّاي بالضَّمِّ) يكون الشِّعْرُ من الضرب الأول –الرابع بتعبير ابن السِّيرافيّ– الأحَذِّ (فَعِلُنْ 0/\|/\|/\|) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ (فَعِلُنْ 0/\|/\|/\|) من الكامل.

ويُلاحَظُ أنَّ ابن السِّيرافيّ قَدْ رَدَّ الرواية الثانية، وعلَّل لذلك بأنَّ في القصيدة ما يمنعُ أنْ يكون الضرب على (فَعِلُنْ 0/\|/\|/\|) وذَكَرَ مِنْ ذلك: (الزَّجْرِ، الفَقْرِ)، ويضيفُ الباحثُ أيضًا: (الهُجْرِ، قَبْرِيْ) فَهَذَا مِمَّا لا يجوزُ فيه أن يكونَ الضرب على (فَعِلُنْ 0/\|/\|/\|).

ويَوَدُّ الباحثُ أنْ يوضِّحَ أنَّ ابنَ السِّيرافيّ لا يرد الرواية الثانية على إطلاقٍ، فلو لم يكن في

القصيدة ألفاظٌ مثل المذكورة، والتي تمنعُ أن يكون الضَّرْبُ على (فَعِلُنْ ///0) لجازت الرواية الثانية، فـ(الأُزْرُ، والأُزُرُ) يُجْمَعُ عليهما (إِزَارٌ)[16]، و(الجُزْرُ) أصلُها (الجُزُرُ) بضمَّتَين، سُكِّنَتْ لسلامة الوزن، وهي جمع (جَزُورٍ)[17]، يقول الباحثُ: لو كانت القافية كلُّها مثل (الأُزْرِ، والجُزْرِ) يجوز فيها التسكين والتحريك، لجازت الرواية الثانية.

ويدُلُّ هذا أيضًا على أنَّ للبنية الصرفيَّةِ أثرًا في الوزن الشِّعْرِيِّ، فـ(الأُزْرِ، والجُزْرِ) على وزن (فُعْلٍ) وهو وزنٌ من أوزان جموع الكثرة، وعليه يكون البيتان من الضرب الثاني الأحَذِّ المضْمَرِ (فَعْلُنْ /0/0) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ (فَعِلُنْ ///0) من الكامل، ولما تحرَّكت الزَّايُ فيهما بالضَّمِّ أصبحا على وزن (فُعُلٍ) وهو وزنٌ آخرُ من أوزان جموع الكثرة، وعليه أصبح البيتان من الضرب الأول الأحَذِّ (فَعِلُنْ ///0) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ (فَعِلُنْ ///0) من الكامل، فبتغييرِ البناء الصَّرْفِيّ، تغيَّرتْ صورةُ البحرِ الشِّعْرِيِّ.

ج- بَيْنَ الرَّجَزِ والسَّرِيْعِ:

يقول ابنُ السِّيرافيّ[18]: "قال سيبويه[19] في باب ما لا ينصرف[20]: وأنشد[21]:

بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأْ وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَأْ

بألفٍ بعد الفاء في البيت الأول، وألف بعد التاء في البيت الثاني، والشاهد فيه أنه اقتصر على ذِكْرِ حرفٍ من جملة الكلام، وذكرُ الحرف يدلُّ على بقيَّة الكلمة، وتكون الألف للمدِّ تابعة لفتحة الفاء وفتحة التاء.

وأراد: بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، فذكرَ الفاء وحدها ومدَّها، وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إِلا أَنْ تَشَائِيْ أَيَّتُها المرأةُ، فذَكَرَ التاء وحدها، ثم اتبعها الألفَ.

وعلى هذا الوجهِ يكونُ حرفُ الرَّوِيِّ مُخْتَلِفًا: يكونُ في البيت الأول فاءً، وفي البيت الثاني تاءً، ويكونُ الشِّعْرُ من السَّرِيْعِ من الضرب الأخير منه (مَفْعُوْلُنْ)، وهذا الشِّعْرُ يُرْوَى لنُعَيْمِ بنِ أَوْسٍ، مِنْ ربيعةَ بنِ مالكٍ، قال:

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلانَا فَدَعَا
اللهَ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَأْ

وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَأَأْ

وعلى هذا الإنشاد يكون الشِّعر من مشطور الرَّجز، ويكون بعد الفاء همزة مفتوحة يتبعها ألفٌ، وكذلك بعد التاء، ويكون البيتان المتقدمان رويّهما العين، والبيتان المتأخران رويّهما الهمزة.

ووجه هذا الإنشاد[22] أنه زاد ألفًا بعد فتحة الفاء والتاء، ثم همزها، وقِيْلَ: إنه أراد: وَإِنْ شَرًّا فَالشَّرُّ، وأثبت الهمزة التي تكون مع اللام للتعريف وهي مفتوحة، وأتبعها ألفًا، وجعل ما بعد التاء مثل ذلك –وإن لم يكن بعدها ألف– حتى يستقيمَ الشِّعْرُ".

وللتحقُّقِ من كلام ابن السِّيرافيّ يُحَلِّلُ الباحثُ الشِّعْرَ عَرُوضيًّا على رِواية سيبويه، وعلى روايةِ ابنِ السِّيرافيّ:

أولا: على رواية سيبويه:

بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإنْ شَرًّا فَأْ

0||0|0|	0||0|0|	0|0|0|
مستفعلن	مستفعلن	مفعولن
✓	✓	العَرُوضُ والضَّرْبُ مكشوفان[23]

وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَأْ

0||0|0|	0||0|0|	0|0|0|
متفعلن	مستفعلن	مفعولن
مخبونة	✓	العَرُوضُ والضَّرْبُ مكشوفان

وبعد التحليل تَتَّضِحُ صحَّةُ كلام ابنِ السِّيرافيّ من جهتين كما أَوْضَحَ آنفًا:

الأولى: اختلاف حرفِ الرَّوِيِّ في البيتين.

الثانية: أنَّ البيتين من مشطور السريع من الضرب أو العَرُوض –لأن عَرُوضَ مشطورِ السريع هي ضربُه أيضًا– الأخيرِ المكشوف.

وبذلك يُعَدُّ ابنُ السِّيرافيّ –على حدِّ عِلْمِ الباحث– أَوَّلَ مَنْ تَنَبَّه إلى ذلك مِمَّنْ تعرضوا لهذا الشاهد، وعلى رأسِهم سيبويه الذي جعل البيتين من الرَّجز.

بَقِيَ أمرٌ لم يُشِرْ إليه ابنُ السِّيرافيّ، وهو أن اختلاف حرف الروي في البيتين هو عيب من عيوب القافية، وهو هنا الإجارة، لأن الفاء والتاء من مخرجين متباعدين، فالفاء من الشفتين، والتاء من اللسان.

ثانيًا: على روايةِ ابنِ السِّيرافيّ:

إَنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلانَا فَدَعَا

/0//0/0/	/0//0/0/	/0//0/
مستفعلن	مستفعلن	مستعلن
✓	✓	العَرُوضُ والضَّرْبُ صحيحان، وإِنْ كان فيهما زحافُ طَيٍّ.

اللهَ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا

/0//0/0/	/0//0/0/	/0//0/
مستفعلن	مستفعلن	متفعلن
✓	✓	العَرُوضُ والضَّرْبُ صحيحان، وإِنْ كان فيهما زحافُ خَبْنٍ.

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَأْ

/0//0/0/	/0//0/0/	/0///0/0/
مستفعلن	مستفعلن	مستفعلن
✓	✓	✓

وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إِلا أَنْ تَأَأْ

/0//0/	/0//0/0/	/0//0/0/
متفعلن	مستفعلن	مستفعلن
✓	✓	✓

وبعد التحليل يكون الشِّعْرُ على هذه الرواية من مشطور الرجز كما قال ابن السِّيرافيّ، وهنا يظهر كيف أثَّرَتْ الرواية في الوزن الشِّعْرِيّ، فهي حَوَّلَتْ الشِّعْرَ من بحر السَّريع إلى بحر الرَّجزِ.

وقد خرَّج ابن السِّيرافيّ هذه الرواية على قولين:

الأول: أن الراجز أراد: وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ... إلا أَنْ تَشَائِيْ، فحذفَ (شَرٌّ) من قوله: (فَشَرٌّ) فَبَقِيَتْ (فَ)، وحذفَ (شَائِيْ) من قوله: (تَشَائِيْ) فَبَقِيَتْ (تَ)، ثم زاد ألفًا بعد فتحة الفاء والتاء، فصارتا (فَا) و(تَا)، ثُمَّ هَمَزَ هذه الألف فيهما، فصارتا (فَأ) و(تَأ) هذا آخرُ قولِ ابنِ السِّيرافيّ في هذا الوجهِ، ويُضيفُ الباحثُ: ثُمَّ حرَّك الهمزة وأطلقها بالألف فيهما، فصارتا (فَأَا) و(تَأَا).

الآخر: أنَّه أراد: وَإِنْ شَرًّا فَالشَّرُّ، فأثبت الألف في (ال) في قوله: (فَالشَّرُّ)؛ أي: قطعها وهى مفتوحة، فصارت: (فَأَلشَّرُّ)، ثُمَّ حذفَ ما بعدها، فصارت (فَأَ)، وأتبعها ألف الإطلاق فأصبحت (فَأَا)، وجعل ما بعد التاء مثلَ ذلك حتى يستقيمَ الوزنُ.

ويَرى الباحثُ بُعْدًا في القولين -كما هو واضح- ويرجِّح رأيَ ابن عصفور[24] حيث يقول: "أراد: فَأَصابك الشَّرُّ، فاكتفى بالفاء والهمزة، وحذف ما بعدهما، وأطلق الهمزة بالألف، وأراد بقوله: "إِلا أَنْ تَآ": إلا أَنْ تَأْبِي الخيرَ، فاكتفى بالتاء والهمزة، وحذف ما بعدهما، وحرَّك الهمزة بالفتح، وأطلقها بالألف"، ويُعَدُّ هذا التقدير أسهلَ التقديرات لهذه الرواية وأصوبَها - من وجهة نظر الباحث- وإلى هذا أيضًا ذَهَبَ عبدُ القادر البغدادي[25] (ت 1093هـ).

د– في بحر المتقارب:

يقول ابن السِّيرافيّ[26] في قول أُمَيَّةَ بنِ أَبِي عَائِذٍ[27]:

وَيَأْوِيْ إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِيْ

"والقصيدة تُرْوَى على الإطلاق وعلى التقييد، وكلا الأمرين جائزٌ فيها، وهي من المتقارب، إِنْ أُطْلِقَتْ فهي من الضَّرْبِ الأوَّل، وَإِنْ قُيِّدَتْ فهي من الضَّرْبِ الثَّاني".

فعلى روايةِ الإطلاقِ يكونُ الوزنُ هكذا:

وَيَأْوِيْ إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِيْ

0|0||	*0/0//*	*0|0||*	*0//*	*0/0//*	*0/0//*	*0/0//*	
			فَعُوْ			فعولن	
			العَرُوضُ			الضَّرْبُ	
			صحيحةٌ،			صحيحٌ	
			وإنْ كان				
			فيها علَّةُ				
			حَذْفٍ غير				
			لازمةٍ				

وعلى هذه الرواية يكون البيت مِنَ الضَّرْبِ الأوَّل (فعولن *\|\|0\|0*) من العَرُوض الأُوْلَى (فعولن *\|\|0\|0*) من بحر المتقارب.

وعلى روايةِ التقييدِ يكونُ الوزنُ هكذا:

وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالْ

0/0//	0/0//	0/0//	00//
			فَعُوْلْ
			الضَّرْبُ
			مقصورٌ[28]

وعليها يكون البيت من الضرب الثاني، من العَرُوض الأُوْلَى، وكلا الرِّوايتين جائزةٌ عند ابنِ السِّيرافيّ، في حين أنشد العَرُوضِيُّونَ كابنِ جِنِّي[29] (ت 392هـ)، والخطيب التبريزي[30] (ت 502هـ)، والزَّمخشريّ[31] (ت 538هـ)، والدماميني[32] (ت 827هـ) - يقول الباحث: أنشدوا البيت بالتقييد (السَّعَالْ)، جعلوه من الضرب الثاني، من العَرُوض الأُوْلَى، من المتقارب.

ويخلُص الباحثُ مما سَبَقَ إلى ما يلي:

- تبيَّنَ بوضوحٍ دورُ الروايةِ وأثرُها في الوزن الشِّعْري عند ابن السِّيرافيّ في كتابه (شرح أبيات سيبويه) مِمَّا بدا معه اهتمامُ ابن السِّيرافيّ الكبيرُ والواضحُ بالوزن الشِّعري، كما تبيَّن أنَّه عالمٌ بالعَرُوض والقوافي.

- يُعَدُّ ابنُ السِّيرافيّ —فيما يعلم الباحثُ- أوَّلَ مَنْ تنبَّه إلى الخلل الواقع في الوزن الشِّعْريِّ في بَيْتَيْ سيبويه — فسيبويه نفسُه لم يتنبَّه إلى ذلك- وهما قولُ الشَّاعر:

لَوْلا ابْنُ حَارِثَةَ الأَمِيْرُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِيْ عَلَى رَغْمِ

إلا كَمُعْرِضٍ المحَسِّرِ بَكْرَهُ عَمْدًا يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

حيثُ البيتُ الأولُ على صحة وزنٍ فهو من الضَّرْبِ الثاني الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ 0/0/) من العَرُوض الثانية الحَذَّاء (فَعِلُنْ ///0) من الكاملِ، والبيتُ الثاني من الضربِ الثالثِ الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ 0/0/) من العَرُوض الأولى الصحيحة، فصحَّح ابنُ السيرافي رواية البيت الثاني فكانت:

إلا كَمُعْرِضٍ المحَسِّرِ بَكْ رَيْهِ يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

وأنشد ابنُ السِّيرافيّ مع البيتين من القصيدة ما يوضّح الوزنَ، ويُثبت صحةَ ما ذهب إليه، وبعد تقطيع الأبيات على رواية ابن السِّيرافيّ اتَّضَحَ أنَّها مِنَ الضَّرْب الثاني الأحذِّ المضمَرِ (فَعْلُنْ /0/0) من العَرُوض الثانية الحَذَّاء (فَعِلُنْ ///0) من الكاملِ، وعلى رواية ابن السِّيرافيّ استقام وزنُ الأبيات، وهذا يدلُّ على وَعْيِ ابنِ السِّيرافيّ، وتمكُّنِه في علم العَرُوض.

– لاحَظَ الباحثُ أنَّ للبنية الصرفيَّةِ أثرًا في الوزن الشِّعْرِيّ، بَدَا ذلك في قولِ الخِرنَقِ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فـ(الأُزْرِ، والجُزْرِ) على وزن (فُعْلٍ) وهو وزنٌ من أوزان جموع الكثرة، وعليه يكون البيتان من الضرب الثاني الأَحَذِّ المضْمَرِ (فَعْلُنْ /0/0) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ

(فَعِلُنْ ///0) من الكامل، ولما تحرَّكت الزَّايُ فيهما بالضَّمِّ أصبحا على وزن (فُعُلٍ) وهو وزنٌ آخرُ من أوزان جموع الكثرة، وعليه أصبح البيتان من الضرب الأول الأَحَذِّ (فَعِلُنْ ///0) من العَرُوض الثانية الحذَّاءِ (فَعِلُنْ ///0) من الكامل، فبتغييرِ البناء الصَّرْفِيّ، تغيَّرتْ صورةُ البحرِ الشِّعْرِيّ.

– يُعَدُّ ابن السِّيرافيّ –على حدِّ عِلْمِ الباحثِ– أوَّلَ مَنْ تنبَّه إلى أنَّ قولَ الشَّاعر:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأْ وَلا أُرِيْدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَأْ

على رواية سيبويه من مشطور السريع من الضرب أو العَرُوض –لأن عَرُوضَ مشطور السريع هي ضربُه أيضًا– الأخيرِ المكشوف (مَفْعُوْلُنْ) وليس من الرَّجز كما توهَّم سيبويه نفسُه، وغيرُه ممن تعرَّضوا لهذا الشاهد، وبخاصةٍ شرَّاحُ أبيات سيبويه.

الحواشي :

([1]) انظر: شرح أبيات سيبويه لابنِ السِّيرافيّ (أبي محمد يوسف بن المرْزُبان السّيرافيّ، ت 385هـ)، تحقيق د: محمد الرَّيَّح هاشم، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت 1416هـ/ 1996م، ص321:322.

([2]) البيتان من الطويل، وهما لعامر بن جُوين في: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين، ت 356هـ)، تحقيق د: إحسان عباس وآخرين، ج5، ط3، دار صادر، بيروت – لبنان 1429هـ/ 2008م، ص73، وفُرْحَة الأديب في الرَّدّ على ابن السِّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه لأَبِي محمد الأعرابيّ الملَّقب بالأسودِ الغُنْدِجَانِيّ (كان موجودا سنة 430هـ)، حقَّقه وقدَّم له د: محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتاب، دمشق 1401هـ/ 1981م، (د.ط)، ص80، ورسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان، ت 449هـ)، تحقيق د: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط2، دار المعارف، القاهرة 1404هـ/1984م، ص559، ومعجم البلدان لياقوت الحمويّ (الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّوميّ البغداديّ، ت 626هـ)، ج5، دار صادر، بيروت 1397هـ/ 1977م، (د.ط)، ص194، والرواية فيه: أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجِزْعِ مِنْ مَلِكَانِنَا، والوزن على هذه الرواية صحيح، فالعَرُوض مقبوضةٌ، وورد البيت الثاني مرويًّا لعامر في: الكتاب لسيبويه (أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، ت حوالي 180هـ)، ج1، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية، سنة 1316هـ، ص155، والكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج1، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1408هـ/ 1988م، ص306، ورسالة الصاهل والشَّاحِج ص468، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى، ت 476هـ) بهامش كتاب سيبويه، ج1، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية 1316هـ، ص155، ورُوِيَ البيت الأول بلا نسبة في: المخصص لابن سِيْدَةَ (أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، ت 458هـ)، السفر 16، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية 1321هـ، ص160.

([3]) انظر: كتاب العَرُوض، صنعة ابن جني (أبي الفتح عثمان، ت 392هـ)، تحقيق وتقديم د: أحمد فوزي الهيب، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت 1409هـ/ 1989م، ص63، والقَبْضُ: حَذْفُ الخامس الساكن، فتصير(مفاعيلن) إلى (مفاعلن)، والتَّصْرِيعُ: تغييرُ صيغةِ العَرُوضِ لتُمَاثِلَ صيغةَ الضَّرْبِ.

([4]) الحذف هو: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة، فتتحوَّل (مفاعيلن) إلى (مفاعي) ثُمَّ تُنقَل إلى (فعولن).

([5]) انظر في اختلاف الخليل والأخفش في عَروض الطويل: الوافي في العَرُوض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ط4، دار الفكر، دمشق- سورية 1407هـ، ص40.

([6]) انظر: الوافي ص40.

([7]) انظر: شرح أبيات سيبويه 118/2.

([8]) الأبيات من الكامل (عَرُوضتُها حَذَّاء، وضربُها أَحَذُّ مُضْمَرٌ)، البيت الثاني للنابغة الجعدي في فرحة الأديب ص 205، والبيتان للنابغة الجعدي في التحصيل(ق) 368/1، وله في ديوانه، جمعه وحقَّقه وشَرَحه د: واضح الصمد، ط1، دار صادر – بيروت، لبنان 1998م، ص 168، 169، وهما بلا نسبة في: الكتاب (طبعة بولاق) 368/1، و(طبعة عبد السلام هارون) 328/2: 329، والمقتضب للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد، ت 285 هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق

عضيمة، ج4، ط3، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1415هـ/ 1994م، ص417، وكتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النَّحَّاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت 338هـ) تحقيق د: زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت 1406هـ/ 1986م، ص147، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي (أبي الفتح عثمان، ت 392هـ)، دراسة وتحقيق د: حسن هنداوي، ط2، دار القلم – دمشق 1413هـ/ 1993م، ص302، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سِيْدَهَ (أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَهَ المرسي، ت 458هـ) تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1421هـ/ 2000م، ج1/ 403، ج3/ 180، والنكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ت 476هـ) دراسة وتحقيق الأستاذ: رشيد بلحبيب، ج2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية 1420هـ/ 1999م، (د.ط)، ص 242، ولسان العرب لابن منظور (جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، ت 711هـ) تحقيق: عبد الله علي الكبير، وآخرَينِ، طبعةٌ جديدةٌ محقَّقةٌ ومشكولةٌ شكْلا كاملا ومذيَّلةٌ بفهارسَ مفصَّلةٍ، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، (حسر)، و(سبب)، و(عرض)، وتاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزَّبيدي (محمد بن محمد بن محمد عبد الرزاق الحسيني، ت 1205هـ)، مطبعة حكومة الكويت– الكويت 1369هـ/ 1969م، ج11/ 17، ج18/ 429، والرواية في كلِّ هذه المصادر كرواية سيبويه، وجامع ديوان النابغة الجعدي ص 168: 169 اتَّبع رواية سيبويه أيضًا.

([9]) انظر: الكتاب (طبعة بولاق) 368/1.

([10]) الحَذَذُ: حَذْفُ الوتد المجموع من (مُتَفَاعِلُنْ) فتصبح (مُتَفَا) ثم تنقل إلى (فَعِلُنْ).

([11]) انظر: شرح أبيات سيبويه 27/2: 28.

([12]) البيتان من الكامل، وهما للخِرْنَقِ في: الكتاب (طبعة بولاق) 104/1، 246، و(طبعة عبد السلام هارون) 202/1، 64/2، والتحصيل (طبعة بولاق) 104/1، 246، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) للعينيّ (بدر الدين بن أحمد بن موسى، ت 855هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1426هـ/ 2005م، ص55، وخِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (عبد القادر بن عمر، ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج5، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة 1418هـ/ 1997م.ص41، وبلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ص116، هذا والبيتان في ديوان شِعْرِ الخِرْنَقِ، تحقيق د: حسين نصار، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية 1416هـ، ص29، وهي بنت بدر بن هِفَّان، وأخت طرفة بن العبد لأُمِّهِ. انظر في ترجمتها: ديوانها، وخِزانة الأدب 55/5، والمقاصد النَّحوية 55/3.

([13]) يقصد رواية تسكين الزَّاي من (الجُزْرِ والأُزْرِ).

([14]) تكملة البيت من الديوان ص 31:

قَوْمٌ إذا رَكِبُوا سَمِعْتَ لَهُمْ لَغَطًا مِنَ التَّأْيِيْهِ والزَّجْرِ

والتَّأْيِيْهِ: الصوت، والزَّجر: زجر الخيل، واللفظ: الذي لا يَكادُ يُفْهَمُ.

([15]) هذا عَجُزُ بيتٍ، صدرُه في الديوان ص30: وَالخَالِطُونَ خَيْرَتَهُمْ بِنُضَارِهِم، هكذا ورد في الديوان بعَرُوضٍ صحيحةٍ، وضربٍ أحذّ مضمرٍ، وهو على ذلك من الضرب الثالث من العروض الأولى، وبتحليل القصيدة عَروضيًّا وجد الباحث

أنَّه البيتُ الوحيدُ الذي شذَّ عن وزن القصيدة التي خرجتْ على الضرب الثاني الأحذّ المضمر(فَعْلُنْ) من العروض الثانية الحذّاء (فَعِلُنْ)، والنَّحِيْتُ: الخاملُ الساقطُ الذِّكْر فيهم، والنُّضَارُ: الرفيع. انظر: المقاصد النحوية 56/3.

([16]) انظر: لسان العرب (أزر).

([17]) انظر: المقاصد النحوية 56/3، ولسان العرب (جزر).

([18]) انظر: شرح أبيات سيبويه 211/2: 212.

([19]) انظر: الكتاب (طبعة بولاق) 62/2.

([20]) عنوان الباب في الكتاب (طبعة بولاق) 61/2 هو: (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد)، وهذا العنوان أدقُّ من عنوان ابن السِّيرافيّ.

([21]) البيتان للُقَيمِ بن أوسٍ من بني أبي ربيعة بن مالك في النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (سعد بن أوس بن ثابت، ت 215هـ)، مع تعاليق عليه لمصحِّحه الفقير إليه تعالى: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان 1387هـ/ 1967م، ص126، ولنُعيمِ بن أوسٍ في العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأَزْدِيّ، ت 456هـ) حقَّقه وفصَّله، وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ط5، دار الجيل، بيروت – لبنان 1401هـ/ 1981م، ص310، ولحَكيم بن مُعيَّة التميمي في المحكم والمحيط 267/2، وذكره صاحب لسان العرب في (معى) في رجزين مختلفين متتاليين، نسبه في الرجز الأول لحَكيم بن مُعيّة التميمي، ونسبه في الرجز الآخر للُقمان بن أوس بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن غَنْم، ونسبه البغدادي في شرح شواهد شرحَي الشافية ص264 للُقيم بن أوس (نقلا عن أبي إسحق الزجاج)، وبالرجوع إلى معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج وجده الباحث منسوبًا للُقيم بن سعد بن مالك. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، شرح وتحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي، ج1، ط1، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان 1408هـ، ص63، وهما بلا نسبة في: الكتاب (طبعة بولاق) 62/2، و(طبعة عبد السلام هارون) 321/3، والتحصيل (طبعة بولاق) 62/2.

([22]) فَصَّلَ البغداديُّ القولَ في تقديرات هذه الرواية ووجوهِها. انظر: شرح شواهد شرحَي الشافية، ص263: 270.

([23]) علة الكشف عبارة عن: حذف الحرف السابع المتحرك لتصير (مفعولاتُ): (مفعولا) ثم تنقل إلى (مفعولن). انظر: القِسطاس في عِلْمِ العَرُوض للزَّمخشريّ، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ط2، مكتبة المعارف، بيروت– لبنان 1410هـ، ص44.

([24]) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ت نحو 669هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، القاهرة 1980م، ص186.

([25]) انظر: شرح شواهد شرحَي الشافية، ص270.

([26]) انظر: شرح أبيات سيبويه 225/1: 226.

([27]) البيت من المتقارب، وهو لأُمَيَّةَ بنِ أَبِي عائذٍ في: الكتاب (طبعة بولاق) 199/1، 250، و(طبعة عبد السلام هارون) 399/1، 66/2، والتحصيل (طبعة بولاق) 199/1، 250، والنُّكَت 10/2، وخِزانة الأدب 426/2، وبلا نسبة في: لسان العرب (رضع)، وخِزَانة الأدب 40/5، هذا والبيتُ لأُمَيَّةَ بنِ أَبِي عائذٍ في: شرح أشعار الهُذَلِيِّيْنَ صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّريّ (ت 275هـ، أو 290هـ) رواية: الرُّمَّانيّ أبي الحسن علي بن عيسي بن علي النحوي

(ت 384هـ) عن: أبي بكر أحمد بن محمد الحُلْوَاني (ت 333هـ) عن: السُّكَّريّ، حقَّقه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة 1965م، (د.ط)، ص507 على رواية الإطلاق.

([28]) القَصْرُ عبارة عن حَذْفِ ساكن السبب الخفيف، وتسكين ما قبله فتتحوَّل (فَعُوْلُنْ) إلى (فَعُوْلْ).

([29]) انظر: العَرُوض ص152.

([30]) انظر: الوافي ص168.

([31]) انظر: القِسطاس ص124.

([32]) انظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني، تحقيق: الحسَّاني حسن عبد الله، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1415هـ، ص216.